

تقييم عقد الخدمة الفنية لتطوير حقل الزبير النفطي

المدة (2010-2024)*¹

الاستاذ الدكتور يحيى حمود حسن

الباحثة: تهاني حميد مجيد

كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

المستخلص :

تأتي أهمية البحث من أهمية مورد النفط ومكانته في الاقتصاد العراقي من ناحية والشركات النفطية العالمية من ناحية أخرى، إذ يعد هذا المورد الأساس في تمويل الموازنة العامة للدولة وفي التنمية الاقتصادية، وتكمن أهمية البحث النظرية في المساهمة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بعقود الخدمة الفنية وجولات التراخيص النفطية التي أبرمها العراق مع عدد من الشركات النفطية العالمية،

تتمثل مشكلة البحث بإمتلاك العراق ثروة نفطية كبيرة تتطلب إستثمار أمثل، وإدارة هذه الثروة وتطويرها بأفضل أسلوب إستثماري في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها، فضلاً عن ضرورة تقييم فاعلية إستثمار حقل الزبير النفطي في مستوى فعالية وكفاءة أداء بعض الشركات ومنها شركة إيني (Eni) الإيطالية، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتكنولوجية والأجتماعية للبلاد.

الكلمات المفتاحية: الشركات النفطية، الاستثمار النفطي، حقل الزبير

* 1 بحث مستل من رسالة ماجستير.

Evaluation of the Technical Service Contract for the Development of the Zubair Oil Field Term (2004-2024)

Professor Dr. Yahya Hamoud Hassan

Researcher: Tahani Hamid Majeed,

College of Administration and Economics / Department of Economics

University of Basrah

Abstract :

The importance of the research stems from the importance of the oil resource and its position in the Iraqi economy on the one hand, and international oil companies on the other. This resource is the primary source of funding for the state's general budget and economic development. The theoretical importance of the research lies in its contribution to enriching the scientific literature related to technical service contracts and oil licensing rounds concluded by Iraq with a number of international oil companies.

The research problem is that Iraq possesses significant oil wealth, which requires optimal investment. This wealth must be managed and developed using the best investment methods, given the internal and external challenges it faces. Furthermore, it is necessary to evaluate the effectiveness of investment in the Zubair oil field, considering the level of efficiency and performance of some companies, including the Italian company Eni, as well as their contribution to achieving the country's economic, technological, and social goals.

Key words: : Oil companies, oil investment, Zubair field

المقدمة:

في ظل الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها قطاع النفط للاقتصاد العراقي، يبرز دور الشركات الأجنبية العاملة في تطوير الحقول النفطية كعنصر أساسي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمالية، وبعد عام (2003) أدى أنفتاح العراق على الاستثمار الأجنبي في الحقول النفطية، إلى دخول العديد من الشركات العالمية التي ساهمت في رفع قدرات الإنتاج وتحديث البنية التحتية النفطية، يمثل تقييم الأداء أحد الأسس المهمة لإدارة مشاريع الاستثمار الحديثة لتحقيق أهدافها في النمو والبقاء والتكيف في بيئة ديناميكية تتصف بالمنافسة الشديدة على الموارد الاقتصادية والمالية المحدودة بين مختلف الوحدات الاقتصادية. ويمر كل مشروع استثماري بعدة مراحل، بدءاً من فكرة المشروع ومروراً بالتنفيذ والتشغيل والرقابة والمتابعة بعد التنفيذ، إذ تعد مرحلة تقييم المشروع بعد التنفيذ هي آخر مرحلة من مراحل أي مشروع استثماري. ويهدف هذا الفصل إلى تقييم عمل شركة إيني (Eni) في حقل الزبير النفطي تقييماً مالياً واقتصادياً،

أولاً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية مورد النفط ومكانته في الاقتصاد العراقي من ناحية والشركات النفطية العالمية من ناحية أخرى، إذ يعد هذا المورد الأساس في تمويل الموازنة العامة للدولة وفي التنمية الاقتصادية، وتكمن أهمية البحث النظرية في المساهمة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بعقود الخدمة الفنية وجولات التراخيص النفطية التي أبرمها العراق مع عدد من الشركات النفطية العالمية، كما ويوفر هذا البحث إطاراً تحليلياً يمكن الاستفادة منه في دراسات لاحقة لتقييم أداء الشركات الأخرى العاملة في القطاع ذاته.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بامتلاك العراق ثروة نفطية كبيرة تتطلب استثماراً أمثل، وإدارة هذه الثروة وتطويرها بأفضل أسلوب استثماري في ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها، فضلاً عن ضرورة تقييم فاعلية استثمار حقل الزبير النفطي في مستوى فعالية وكفاءة أداء بعض الشركات ومنها شركة إيني (Eni) الإيطالية، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية للبلاد.

ثالثاً: هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته، فإن هدف البحث يتمحور في تكوين إطار معرفي وتطبيقي على أرض الواقع، وكيفية آلية التقييم لأداء شركات جولات التراخيص النفطية في العراق بوصفها أحد المراحل المهمة من مراحل الإدارة الاستراتيجية، ويمكن إيجاز أهداف البحث بالآتي:

- 1- تسليط الضوء على عقود جولات التراخيص النفطية، والتركيز على خصائص عقود الخدمة الفنية التي أبرمها العراق مع الشركات الأجنبية.
- 2- معرفة الآثار الإيجابية والسلبية لعقود جولات التراخيص النفطية.
- 3- تقييم أداء وقياس مدى التزام شركة إيني ببنود العقد المبرم مع الحكومة العراقية ضمن جولة التراخيص الأولى.
- 4- تحديد أو إكتشاف التحديات التي تواجهها شركة إيني (Eni) عند تنفيذ مشاريعها في العراق.
- 5- عرض مجموعة من الخيارات المستقبلية لتحسين الأداء المستقبلي لشركات جولات التراخيص وزيادة كفاءة الاستفادة من الثروة النفطية.

رابعاً: فرضية البحث:

أنطلق البحث من فرضية مفادها (إن شركة إيني (Eni) الإيطالية، تتمتع بأداء تشغيلي متفوق، مقارنةً بالشركات الأجنبية العاملة في نفس القطاع وذلك من حيث الكفاءة والإنتاج، وتطبيق التكنولوجيا، والألتزام بشروط التعاقد، ووفاءً في مساهمتها في المنافع الاجتماعية، كما تقوم الفرضية على أن طبيعة عقد الخدمة الفنية تؤثر على أداء الشركة).

خامساً: منهجية البحث:

أُعدت المنهج الوصفي التحليلي للمعلومات والبيانات التي وردت في البنود الاصلية لعقود جولات التراخيص النفطية، والتحليل الكمي للبيانات المتوفرة والتي تخص تلك العقود.

المحور الأول : التحليل المالي لعقود جولات التراخيص النفطية في العراق

1- مفاهيم اساسية للتقييم

مع تعدد طرق تقييم ربحية المشاريع الاستثمارية ومقارنتها، يزداد حجم البيانات اللازمة لإجراء هذا التقييم، وبغض النظر عن النموذج المستخدم أو المعيار المطلوب حسابه، فمن الضروري أن تتضمن تقارير المشاريع الاستثمارية المفاهيم والبيانات التالية:

(KIM, FALLOV, GROOM, 2020: 236)

- 1- التكاليف: وتتضمن التكاليف بنوعها الرأسمالية والتشغيلية، حيث تمثل التدفقات النقدية الخارجة من المشروع، ويتم تحديد حجم الاستثمارات اللازمة على أساس هذه التكاليف
 - 2- الإيرادات، والتي تمثل التدفقات النقدية الداخلة للمشروع الاستثماري.
 - 3- الزمن: والمتضمن حجم الإنتاج للمشروع خلال سنوات المشروع.
 - 4- معدل الخصم (معدل التفضيل الزمني).
- معطيات وبيانات وفروض التقييم:

استندت عملية التقييم الى المعطيات الاتية كأساس للتقييم المالي:

- 1- سنوات التقييم تعتمد على المدة المحددة في عقد الخدمة الفنية الخاص بتطوير حقل الزبير النفطي ضمن جولة التراخيص النفطية الأولى، والتي كان أمدها (20) عاماً عند توقيع العقد، وتم تمديدها الى (25) عاماً من قبل الحكومة العراقية.
 - 2- كميات الإنتاج منذ نفاذ العقد في عام (2010) وحتى عام (2023) هي أرقام فعلية ومنتحقة، بينما كميات الإنتاج لسنوات اللاحقة وحتى نهاية العقد، فكانت تمثل برامج العمل وخطط الإنتاج المعدة من قبل شركة إيني.
 - 3- أسعار بيع النفط العراقي من تاريخ نفاذ العقد في عام (2010) وحتى نهاية عام (2023) هي ارقام فعلية، اما السنوات اللاحقة وحتى تاريخ نهاية العقد فقد اعتمدت ارقام منظمة أوبك، والتي استندت الى الدراسات المتخصصة بأسواق النفط وأسعار الطاقة. (OPEC, 2018: 88).
- النفقات الرأسمالية والتشغيلية منذ تاريخ نفاذ العقد وحتى نهاية عام (2023)، تستند على خلاصة تقارير الشركة للتكاليف المالية.

- يؤثر التحليل المالي لعقود جولات التراخيص النفطية في العراق تأثيراً كبيراً على النظام المالي للدولة، وذلك بسبب؛ أن الموازنة العامة للدولة تعتمد اعتماداً بشكلاً شابه كلي على الإيرادات النفطية، حيث تشكل إيرادات النفط ما نسبته (92% -98%) من الموازنة العامة. ومن التحديات المالية التي تضعها عقود هذه الجولات هي كالاتي:
- 1- عبء مالي على الدولة وذلك بسبب الالتزامات التي تدفعها كرسوم ثابتة للشركات النفطية الأجنبية، بغض النظر عن التقلبات في أسعار النفط، وهذا قد يؤدي إلى خسائر مالية بسبب انخفاض الأسعار.
 - 2- التكاليف المرتفعة لاستيراد المنتجات النفطية والتي تصل إلى (46) مليار دولار تقريباً، على الرغم من ضخامة احتياطات النفط، وذلك ما يعكس ضعف استغلال الثروة النفطية استغلالاً أمثل. (الحاتمي، 505).

المحور الثاني : التقييم المالي لعقد الزبير النفطي

تضمن عقد الخدمة الفنية لعقود جولة التراخيص الأولى تطوير حقل الزبير النفطي الذي هو من أهم وأكبر الحقول النفطية المنتجة، والممول عليها محلياً في التأثير في القدرة الإنتاجية في العراق، ويقع حقل الزبير النفطي على بعد (20) كم جنوب غرب البصرة. (مرزوق، 2012: 74). ولقد ورد في عقد تطوير حقل الزبير النفطي، ضمن جولة التراخيص الأولى، مجموعة من البنود المتعلقة بالجوانب المالية التي ألزمت فيها الشركات الأجنبية على تحمل التكاليف المتعلقة بالعمليات النفطية وفق حصة كل شركة من الأسهم، والتي يتحمل فيها الشريك المقابل زيادة الإنتاج على خط المشروع فوق خط المشروع والبالغ (180) ألف برميل يومياً بنسبة (10%) وبخلاف ذلك يقع على عاتق الشريك الأجنبي إنفاق (200) مليون دولار كحد أدنى حتى يستحق أجور الربحية والبالغة (2) دولار لكل برميل إضافي فوق خط المشروع. (بوتيم، 2017: 31). يتكون حقل الزبير النفطي الذي يقع في محافظة البصرة من (4) مكامن نفطية منتجة وهي: (OIL FIELD

ENI- IRAQ, ZUBAIR DEVELOPMENT PROJECT, 2024: 12

- 1- المشرف: يوجد مكمن المشرف على عمق (220) متر عن مستوى سطح البحر، كما ويحتوي على احتياطي مثبت في عام (2016) تقريبا (1088.02) مليون برميل ويحتوي على (70) بئراً نفطياً، كما كان إنتاج المكمن خلال عام (2023) حوالي (81) مليون برميل حيث تصل الطاقة الإنتاجية إلى (225) ألف برميل يومياً.
- 2- السجيل الأعلى: بلغ إنتاج مكمن السجيل الأعلى في عام (2023) حوالي (30.5) مليون برميل وبطاقة إنتاجية ألف برميل يومياً، ويحتوي على بئرين هما زبير 12 وزبير 62.
- 3- العطاء الثالث: يوجد مكمن العطاء الثالث على عمق (3300) متر عن مستوى سطح البحر، ويحتوي على احتياطي مثبت في عام (2016) بلغ (1249.93) مليون برميل. وبلغ إنتاج المكمن في عام (2023) حوالي (54.3) مليون برميل من خلال (70) بئراً إنتاجياً كما وبلغت طاقته الإنتاجية (150) ألف برميل في اليوم.
- 4- العطاء الرابع: يوجد مكمن العطاء الرابع على عمق (3400) متر عن مستوى سطح البحر، يحتوي على احتياطي مثبت في عام 2016 بلغ (318.53) مليون برميل وبلغ إنتاج المكمن في عام (2023) حوالي (3.3) مليون برميل وبطاقة إنتاجية (9) آلاف برميل يومياً من خلال (5) آبار عاملة.

تضمن عقد حقل الزبير النفطي مجموعة من البنود المتعلقة بالجوانب المالية، التي ألزمت فيها الشركات المقاوله بتحمل التكاليف المتعلقة بكافة العمليات النفطية، وفقاً لحصة كل شركة، كما في المادة (19) من العقد. ويتم تسجيل التكاليف وفقاً للأنظمة المحاسبية المتعارف عليها، والتي تستخدم في صناعة النفط الدولية، وفي حال تخلف أحد شركات الائتلاف عن دفع حصتها، سوف تفرض عليها فوائد من تاريخ الاستحقاق ولمدة (30) يوم، وبعد ذلك تقوم الشركات الأخرى بسداد

حصّة الشركة المتخلفة وتوزيع حصتها وفقاً للاتفاق المسبق. ويجب على المقاول إما زيادة الإنتاج فوق خط المشروع المحدد (182) ألف برميل يومياً ونسبة (10%)، أو يقوم بإنفاق (200) مليون دولار كحد أدنى لاستحقاق رسوم الربحية، مع العلم إن خط المشروع غير ثابت ويختلف من حقل إلى آخر، إذ ينخفض خط المشروع بسبب انخفاض ضغط المكامن، وفي هذه الحالة يكون المشغل غير مسؤول عن توقف العمليات التي يطلبها الجانب العراقي، حيث يقوم باستقطاع الغرامات عن كل توقف بقرار عراقي. كما إن حالات العقود الثانوية وتفصيل الصرف لا تخضع لسلطة الأجهزة الرقابية للعراق، مثل مكاتب المفتش العام، وديوان الرقابة المالية، والرقابة الداخلية لوزارة النفط والجهات التابعة لها، ويتم اعدادها كقوائم اجمالية نهائية من غير تفاصيل، مع العلم إن الأنظمة المحاسبية في العراق لا تتطابق مع أنظمة الشركات. ويوضح الجدول رقم (1) حجم الإنتاج والإيرادات الكلية الخاصة بعقد حقل الزبير النفطي، فضلاً عن حجم الإنتاج فوق خط المشروع (183) ألف برميل يومياً، وإجمالي الإيراد المتحقق من ذلك.

جدول (1)

الإنتاج والإيراد السنوي لحقل الزبير النفطي للمدة (2010 – 2023)

| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 |
|---------|------------------------------|-------------------------|-----------------------------|------------------------------------|---|---------------------------------|-------------------|
| السنوات | الإنتاج السنوي (مليون برميل) | سعر برميل النفط (دولار) | الإيراد الكلي (مليار دولار) | انتاج فوق خط المشروع (مليون برميل) | إيرادات انتاج فوق المشروع (مليار دولار) | التكاليف المستردة (مليار دولار) | معدل النمو السنوي |
| 2010 | 71 | 76 | 5,396 | 0 | - | - | - |
| 2011 | 87 | 103 | 8,961 | 16 | 1,648 | 824 | 22.6 |
| 2012 | 91 | 107 | 9,737 | 20 | 2,140 | 1,070 | 4.6 |
| 2013 | 104 | 103 | 10,712 | 33 | 3,399 | 1,699.5 | 14.3 |
| 2014 | 104 | 95 | 9,880 | 33 | 3,135 | 1,567.5 | 0 |
| 2015 | 114 | 45 | 5,130 | 43 | 1,935 | 9,67.5 | 9.6 |
| 2016 | 128.5 | 36 | 4,626 | 57.5 | 2,070 | 1,035 | 12.7 |
| 2017 | 155.1 | 49 | 7,599.9 | 84.1 | 4,120.9 | 2,060.5 | 20.7 |
| 2018 | 160.6 | 66 | 10,599.6 | 89.6 | 5,913.6 | 2,956.8 | 3.6 |
| 2019 | 177 | 60 | 10,620 | 106 | 6,360 | 3,180 | 10.2 |
| 2020 | 197.6 | 41 | 8,101.6 | 126.6 | 5,190.6 | 2,595.3 | 11.7 |
| 2021 | 180.7 | 68 | 12,287.6 | 109.7 | 7,459.6 | 3,729.8 | -8.6 |
| 2022 | 193.1 | 95 | 18,344.5 | 122.1 | 11,599.5 | 5,799.8 | 6.9 |
| 2023 | 212.8 | 79 | 16,811.2 | 141.8 | 11,202.2 | 5,601.1 | 10.2 |
| المجموع | 1,976.4 | | 138,806.4 | 9,82.4 | 66,173.4 | 33,086.8 | |

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:

1- ENI, Annual Report (2009-2023)

2- Zubair oil field, Annual Work Program and Budget (2010-2023)

يلاحظ من الجدول (1) إن العمود الأول يمثل سنوات العقد، من سنة نفاذ العقد (2010) الى سنة (2023) مأخوذة من سنوات العقد الكلية والتي تبلغ (20) سنة عند نفاذ العقد، و (25) سنة بعد ان تم تمديدها (5) سنوات إضافية. بينما يمثل العمود (2) الثاني كمية الانتاج السنوي الفعلي ، التي كانت في عام (2010)، (71) مليون برميل، أي ما يعادل (195) ألف برميل يومياً ، لكن خط الشروع حدد (183) ألف برميل يومياً للشركات الاجنبية المقاوله ، الذي تستحق عنده تلك الشركات أجور الخدمة عند زيادة الانتاج فوق ذلك الحد بنسبة (10٪) ، أما الإنتاج المستهدف (إنتاج الذروة) لتلك الشركات والموقع ضمن العقد فيبلغ (1.200) مليون برميل يومياً أي ما يعادل (438) مليون برميل سنوياً يتم الوصول إليه بعد سبع سنوات من تاريخ نفاذ العقد، ويستمر لمدة عشر سنوات (إنتاج مستقر) ، بيد أن كمية الانتاج هذه تم التراجع عنها الى المعدل (850) ألف برميل يومياً ، و (306) مليون برميل سنوياً، وبعد تمديد مدة العقد خمس سنوات إضافية، فيتم الوصول إلى الانتاج المستهدف بعد (12) سنة من تاريخ نفاذ العقد، وبهذا يتم الوصول إلى الانتاج المستهدف في سنة (2022) ، ويستمر على هذا النحو لمدة (10) سنوات ، اعتماداً على خطة التأهيل والتطوير التي وضعتها الشركات الاجنبية المقاوله. (تري الباحثة إن التزايد في إنتاج النفط لحقل الزبير من للسنوات (2010-2023) كان سببه الاستثمار الأجنبي ودور الشركات النفطية المتعاقدة فيه ، وبالتالي زيادة العوائد والارادات النفطية ، ومما لا شك فيه إن الحصة الأكبر من الإنتاج هي لشركة إيني (Eni) الإيطالية وبنسبة (41.56%) من إجمالي إنتاج الحقل)، ويمثل العمود الثالث أسعار بيع النفط العراقي منذ سنة (2010) ولغاية سنة (2023) وهي أسعار فعلية و متحققة، بينما يوضح العمود الرابع الإيراد الكلي لكميات الإنتاج من خلال ضرب كمية الإنتاج السنوي في سعر بيع برميل النفط العراقي لكل سنة، بينما يمثل العمود الخامس كمية الانتاج فوق الشروع بعد إستبعاد إنتاج خط الشروع من الإنتاج الكلي، ويتبين أن الانتاج المستهدف قد تم التوصل اليه في عام (2023) ويستمر لمدة عشر سنوات، ويمثل العمود السادس إيرادات انتاج فوق خط الشروع المتحصلة من خلال ضرب كمية الانتاج فوق خط الشروع في سعر برميل النفط العراقي، أما العمود السابع فيوضح تحديد تخصيصات استرداد التكاليف للشركات الاجنبية المقاوله، والتي تمثل (50%) من ايراد إنتاج فوق خط الشروع حسب المادة 19 من مواد العقد ، واستناداً إلى شروط العقد تكون هذه التكاليف ملزمة على الجانب العراقي ويتحمل عن اي عمليات تأخير في استرداد هذه التكاليف بنسبة فائدة إضافية (1%) تسدد على شكل دفعات فصلية ، وبين العمود الثامن مراحل التغيير في نسب النمو والانخفاض خلال سنوات البحث وذلك من خلال استخراج نسب النمو والانخفاض لكل سنة على حدة عبر معادلة النمو السنوي الاتية:

$$pv * (1 + r)^n = \text{معدل النمو المركب}$$

ومن خلال تطبيق المعادلة أعلاه على العمود الثامن يتضح لنا ان اعلى نسبة نمو قد حصلت سنة (2017)، حيث وصلت نسبة معدلات الإنتاج الى (36.7%) عن الإنتاج السابق والبالغ (19.2%)، وهي السنة التي من المفترض ان يتم فيها الوصول الى الإنتاج المستهدف. أما أدنى نسبة فقد تحققت في سنة (2023) حيث بلغت (-1.29%) بعد ان كانت (8.77%) في سنة (2022).

لقد وضعت الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق خطة للإنفاق وحددت التكاليف السنوية التي ستقوم بإنفاقها خلال مدة العقد وتتناسب مع خطة الإنتاج السنوية، والجدول رقم (2-3) يبين التكاليف السنوية وأجور الخدمة لحقل الزبير النفطي للمدة (2010-2023).

جدول (2)
التكاليف السنوية واجور الخدمة لحقل الزبير النفطي للمدة (2010-2023) /دولار

| السنوات 1 | التكاليف السنوية 2 | اجر الخدمة 3 | انتاج فوق خط الشروع (مليون برميل) 4 | مجموع اجر الخدمة 5 | حصة المقاول 6 | حصة الشريك الحكومي 7 | خصم الضريبة 35% 8 | صافي اجر الخدمة للمقاول 9 |
|-----------|--------------------|--------------|-------------------------------------|--------------------|---------------|----------------------|-------------------|---------------------------|
| 2010 | 301,943,192 | 2 | 0 | 0 | | | | 0 |
| 2011 | 568,951,973 | 2 | 16 | 32 | 24 | 8 | 8.4 | 16 |
| 2012 | 1,455,821,915 | 2 | 20 | 40 | 30 | 10 | 11 | 19.5 |
| 2013 | 1,734,131,287 | 2 | 33 | 66 | 49.5 | 16.5 | 17 | 32.5 |
| 2014 | 1,419,198,838 | 2 | 33 | 66 | 62.7 | 3.3 | 22 | 40.7 |
| 2015 | 1,317,287,754 | 2 | 43 | 86 | 81.7 | 4.3 | 29 | 52.7 |
| 2016 | 1,232,068,905 | 2 | 57.5 | 115 | 109.25 | 5.75 | 38 | 71.25 |
| 2017 | 1,375,400,814 | 2 | 84.1 | 168.2 | 159.79 | 8.41 | 56 | 103.79 |
| 2018 | 1,249,022,033 | 2 | 89.6 | 179.2 | 170.24 | 8.96 | 60 | 110.24 |
| 2019 | 1,052,363,007 | 2 | 106 | 212 | 201.4 | 10.6 | 70.5 | 130.9 |
| 2020 | 746,158,922 | 2 | 126.6 | 253.2 | 240.54 | 12.66 | 84.2 | 156.34 |
| 2021 | 987,003,274 | 2 | 109.7 | 219.4 | 208.43 | 10.97 | 73 | 135.43 |
| 2022 | 915,879,184 | 1.6 | 122.1 | 244.2 | 231.99 | 12.21 | 81.2 | 150.79 |
| 2023 | 1,253,361,022 | 1.6 | 141.8 | 283.6 | 269.42 | 14.18 | 94.3 | 175.12 |
| المجموع | 15,608,592,120 | | 982.4 | 1964.8 | | | | 1194.76 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1- ENI, Annual Report (2009-2023)

2- Zubair oil field, Annual Work Program and Budget (2010-2023)

نلاحظ من الجدول (2) أن العمود الأول يمثل فترة الإنتاج الفعلية للمقاول لل (14) سنة الماضية التي بدأت من عام (2010) الى عام (2023) ، وهي المدة المحددة لتقييم الدراسة الحالية ، بينما يمثل العمود الثاني التكاليف السنوية الكلية (التي تشمل التكاليف الرأسمالية والتكاليف التشغيلية) للمقاول خلال المدة المحددة ، حيث بلغت التكاليف السنوية الكلية التي أنفقت في بداية العقد حوالي (301,943,192) دولار، وتزايدت في السنوات اللاحقة حتى وصلت في عام(2013) الى (1,734,131,287) دولار، وحسب خطة الشركات المقاوله كانت قيمة التكاليف السنوية متقاربة حتى بدأت بالانخفاض في عام (2020) ، بالتزامن مع زيادة الإنتاج ، حتى عاودت بالتزايد في عام (2023) ، فبلغت (1,253,361,022) دولار. بينما يمثل العمود الثالث أجور الخدمة البالغة (2) دولار، والتي يستحقها المقاول عن كل زيادة في الإنتاج فوق خط الشروع البالغ (183) ألف برميل يومياً، ويستمر أجر الخدمة بهذا الحد لإن معامل الربحية أقل من الواحد، إلى أن يبدأ

بالتناقص في عام (2022) الى (1.6) دولار عند ارتفاع معامل الربحية (حيث يتم حساب أجر الخدمة حسب المادة رقم 19 في العقد). وتضمن العمود الرابع كمية الزيادة في الإنتاج فوق خط الشروع البالغ (183) الف برميل يومياً أي ما يعادل (67) مليون برميل في السنة، وتحققت هذه الزيادة خلال سنوات الدراسة الحالية وإستحقت على أثرها الشركات الأجنبية أجور الربحية البالغة (2) دولار عن كل برميل إضافي منتج ، وهذا ما سوف نجده في العمود الخامس والذي يمثل مجموع عوائد الخدمة لسنوات الدراسة ، من خلال ضرب كمية الزيادة في الإنتاج فوق خط الشروع لكل سنة الواقعة ضمن العمود الرابع ، في أجر الخدمة البالغ (2) دولار الواقعة ضمن العمود الثالث. وهذا يقودنا لإيجاد نسبة الشريك الأجنبي (المقاول) التي يستحقها ضمن العقد والبالغة (75%) في السنوات الأولى ولغاية عام (2013) وبعد تعديل العقد أصبحت النسبة (95%)، وهذا ضمن العمود السادس .

ويتضمن العمود السابع حصة الشريك الحكومي حيث يتم إيجاد هذه الحصة بضرب عوائد الخدمة بنسبة (25%) في السنوات الأولى ولحد عام (2013)، ومن عام (2014)، تم تقليص حصة الشريك الحكومي حيث تضرب عوائد الخدمة بنسبة (5%). بعد إن تم طرح حصة الشريك الحكومي، يتم استبعاد خصم الضريبة والبالغ (35%) على أجر الخدمة، من خلال طرح مبلغ الضريبة من مجموع عوائد الخدمة المتبقية وكما موضح في العمود الثامن، وما تبقى من العمليات أعلاه هو صافي أجور الخدمة التي يستحقها المقاول خلال فترة الدراسة والمثبتة في العمود التاسع والذي بلغ (1,194.76) مليون دولار.

هذا وقد تم استخدام نتائج تبويب البيانات والعمليات الحسابية في الجدول (1) والجدول (2) للوصول الى الجدول (3)، والذي يوضح صافي العوائد الداخلة والخارجة للشركات الأجنبية، التي تم معالجتها بمعامل خصم الذين يعدان الأقرب للواقع ويتم استخدامهما في تقييم مشاريع الصناعة النفطية، الأول: هو معامل الخصم الأدنى (12%)، والثاني فهو معامل الخصم الأعلى (20%)، للاستعانة بالنتائج لتحديد نتائج تطبيق المعيار المالي الخاص بمعدل العائد الداخلي، وصافي القيمة الحالية.

جدول (3)

صافي عوائد شركة إيني والشركات العاملة في حقل الزبير النفطي

| السنوات | التكاليف السنوية الخارجة | التكاليف السنوية الخارجة المخصومة بعمل خصم 12% | الإيراد الإجمالي السنوي المسترد ضمن 50% وصافي أجر الخدمة | الإيراد السنوي الداخلي مخصوم بعمل خصم 12% | الإيراد السنوي الداخلي مخصوم بعمل خصم 20% |
|---------|--------------------------|--|--|---|---|
| 2010 | 301,943,192 | 265,710,009 | - | - | - |
| 2011 | 568,951,973 | 500,677,736 | 840 | 739.2 | 672 |
| 2012 | 1,455,821,915 | 1,281,123,285 | 1,089 | 958.32 | 871.2 |
| 2013 | 1,734,131,287 | 1,526,035,533 | 1,732 | 1,524.2 | 1,385.6 |
| 2014 | 1,419,198,838 | 1,248,895,032 | 1,608.2 | 1,415.22 | 1,286.6 |
| 2015 | 1,317,287,754 | 1,159,213,224 | 1,020.2 | 897.8 | 816.2 |
| 2016 | 1,232,068,905 | 1,084,220,636 | 1,106.3 | 973.5 | 885.04 |
| 2017 | 1,375,400,814 | 1,210,352,716 | 2,164.3 | 1,904.6 | 1,731.4 |
| 2018 | 1,249,022,033 | 1,099,139,389 | 3,067 | 2699 | 2453.6 |
| 2019 | 1,052,363,007 | 926,079,446 | 3,311 | 2913.7 | 2648.8 |
| 2020 | 746,158,922 | 656,619,851 | 2,751.6 | 2421.4 | 2201.3 |
| 2021 | 987,003,274 | 868,562,881 | 3,865.2 | 3401.3 | 3092.2 |
| 2022 | 915,879,184 | 805,973,682 | 5,950.6 | 5236.5 | 4760.5 |
| 2023 | 1,253,361,022 | 1,102,957,699 | 5,776.2 | 5083.1 | 4621 |
| المجموع | 15,608,592,120 | 13,735,561,119 | 281.6,34 | 30,167.84 | 27,425.44 |

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدولين (1) و(2)

ونلاحظ من الجدول رقم (3)، إن العمود الأول، يمثل مدة الإنتاج الفعلية للمقاول للسنوات (2010-2023)، أما التكاليف السنوية الكلية المتمثلة بالعمود الثاني والتي أنفقتها الشركات الأجنبية لمدة الدراسة الحالية (2010-2023)، وبلغ مجموعها لهذه المدة حوالي (15,608,592,120) دولار. أما العمود الثالث فيمثل معامل الخصم الأدنى والبالغ (12%) للتكاليف الكلية (الرأسمالية والتشغيلية) المصروفة من قبل الشركات الأجنبية، وهذا المعامل بعد الأقرب إلى الواقع حيث يستخدم في تقييم مشاريع الصناعة النفطية، للاستعانة بالنتائج في تطبيق المعيار المالي الخاص بصافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي، ومعرفة فيما إذا كانت الشركات الأجنبية تحقق أرباح حتى في حالة الخصم الأدنى البالغ (12%)، أو تحقق أرباح أقل في حالة الخصم الأعلى والذي يبلغ (20%). ونلاحظ بعد أن تم خصم التكاليف الكلية المصروفة من قبل المقاول، قد إنخفضت بنسبة (12%)، فبعد إن كانت التكاليف الكلية تبلغ (15,608,592,120) دولار، انخفضت إلى حوالي (13,735,561,066) دولار بنسبة (12%)، أي بمعدل انخفاض وصل إلى (1,873,031,054) دولار. أما العمود الرابع

فيمثل مجموع الإيرادات والمقبوضات التي تسلمها المقاول خلال فترة العقد المحددة للدراسة للمدة (2010-2023)، والنتيجة من حاصل جمع صافي أجور الخدمة التي استحقها المقاول للمدة المحددة والمتحققة في الجدول (19) في العمود التاسع، مع التكاليف المستردة التي تستردها تلك الشركات من ضمن شروط العقد بنسبة (50%) من إيرادات الإنتاج حسب شروط العقد المحددة، وذلك نتيجة إنفاقها للتكاليف التشغيلية والاستثمارية على حد سواء والبالغة (34,281.6) مليار دولار.

وبعد معاملة الإيرادات الكلية الاجمالية بمعامل خصم (12%)، تصبح (30167.84) مليار دولار، وعند خصمها بمعدل (20%) تصبح (27425.44) مليار دولار.

المحور الثالث : نتائج التقييم المالي لعقد حقل الزبير النفطي ضمن جولة التراخيص النفطية الاولى باستخدام معايير الربحية التجارية

1- معيار فترة الاسترداد (PP):

إن التكاليف المستردة التي تستحقها الشركات الأجنبية ضمن شروط عقود جولات التراخيص النفطية تبلغ (50%) من الإيرادات المتحققة عن كل زيادة بنسبة (10%) فوق خط الشروع البالغ (183) ألف برميل يومياً، حيث بلغ إجمالي التكاليف المستردة لحقل الزبير النفطي حوالي (33,086.8) مليار دولار، ولقياس فترة الاسترداد للمدة المحددة للدراسة (15,608,592,120) دولار.

مجموع تخصيصات استرداد التكاليف = 33,086.8 مليار دولار

مجموع التكاليف التي أنفقتها المقاول خلال المدة = 15,608.5 مليار دولار

معدل تخصيصات الاسترداد للتكاليف = اجمالي التكاليف المستردة/ المدة الزمنية

معدل تخصيصات الاسترداد للتكاليف = 33,086.8 / 14 سنة

معدل تخصيصات الاسترداد للتكاليف = 2,363.4 مليار دولار

فترة الاسترداد = اجمالي التكاليف التي أنفقتها المقاول خلال المدة / معدل تخصيصات الاسترداد للتكاليف

فترة الاسترداد = 2,363.4 / 15,608.6

فترة الاسترداد = 6.6 سنة

هذا ويلاحظ إمكانية استرداد مجموع التكاليف التي أنفقتها المقاول خلال فترة (6-7) سنوات تقريباً، وهذا ما تحقق فعلياً سنة (2017)، حيث تمكن الشريك الأجنبي من استرداد التكاليف الكلية كافة (الرأسمالية والتشغيلية)، والتي أنفقتها في عمليات الصناعة النفطية من استخراج وإنتاج النفط خلال (14) سنة فقط، والتي تمثل مدة الدراسة، وهي فترة قصيرة جداً إذا ما قورنت بمدة العقد البالغة (25) سنة. وتعد فترة استرداد عقد حقل الزبير قليلة بالمقارنة مع طول مدة العقد.

2- معيار معدل العائد المحاسبي (TRR):

لإيجاد معدل العائد المحاسبي نتبع الخطوات التالية:

معدل العائد المحاسبي = متوسط صافي التدفقات النقدية / مبلغ الاستثمار * 100

معدل صافي التدفقات النقدية (أجور الخدمة) = صافي التدفقات / المدة الزمنية

معدل صافي التدفقات النقدية (أجور الخدمة) = $14/34,281.6$ سنة

معدل صافي التدفقات النقدية (أجور الخدمة) = $2,448.7$ مليار دولار

إجمالي تكلفة الاستثمار = $15,608,592,120$ دولار

معدل العائد المحاسبي (TRR) = $100 * 15,608.6 / 2,448.7$

$15.7\% = (TRR)$

نلاحظ بأن معدل العائد المحاسبي بلغ (15.7%)، وهو أعلى من سعر الفائدة المطلوب في الصناعة النفطية الاستخراجية، وبذلك يعد هذا المعدل مرغوب في هذه الصناعة.

-3 معيار صافي القيمة الحالية (NPV):

لإيجاد معيار صافي القيمة الحالية نتبع الخطوات التالية:

- (NPV) = مجموع التدفقات النقدية الداخلة المخصومة - مجموع التدفقات النقدية الخارجة المخصومة

- مجموع التدفقات النقدية الخارجة المخصومة بمعدل خصم 12% = $13,735,561,119$ دولار

- مجموع التدفقات النقدية الداخلة المخصومة بمعدل خصم 12% = $30,167.84$ مليار دولار

- مجموع التدفقات النقدية الداخلة المخصومة بمعدل خصم 20% = $27,425.44$ مليار دولار

- (NPV) بمعدل خصم 12% = $13,735.60 - 30,167.84$

- (NPV) بمعدل خصم 12% = $16,432.24$ مليار دولار

وبما إن هذه القيمة موجبة فهذا يعني أن العقد يحقق ربحاً للشركات الأجنبية المتعاقدة خلال سنوات العقد محل الدراسة.

- (NPV) بمعدل خصم 20% = $13,735,561 - 27,425.44$

- (NPV) بمعدل خصم 20% = $109,930$ مليار دولار

وهو رقم سالب يوضح إن معدل الخصم أعلى من الأرباح.

-4 معيار المنافع / التكاليف (B/C):

B/C = القيمة الحالية للتدفقات الداخلة / القيمة الحالية للتدفقات الخارجة

$B/C = 13,735.60 / 30,167.84 = 2.19$ وهو رقم أعلى من الواحد فهذا يدل على أن المشروع مربحاً.

-5 معيار معدل العائد الداخلي (IRR):

لإيجاد معدل العائد الداخلي نتبع الخطوات التالية:

$IRR = R1 + NPV(R2 - R1) / NPV + NV$

$281,34.6 / (0.08) 30,167.84 + 0.12 = IRR$

$17.5\% = IRR$

وهو معدل أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق.

الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات

- 1- إن الشركات النفطية ومن ضمنها شركة إيني (Eni) الإيطالية، قد حققت كفاءة إنتاج مرتفعة دون أن تعمل على نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية للعاملين المحليين، فكانت هذه الكفاءة عن طريق الربحية والاستثمار فقط.
- 2- أدت الشركات النفطية الأجنبية دوراً حيوياً في تطوير القطاع النفطي العراقي بعد عام (2003)، وخاصة من خلال جولات التراخيص النفطية التي أطلقتها الحكومة العراقية، كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج واستثمار الاحتياطي النفطي الكبير للعراق.
- 3- خلقت جولات التراخيص النفطية- والتي من المقرر أن تستمر لأكثر من عقدين- حالة من التبعية للشركات الأجنبية المستثمرة في العراق، بالإضافة إلى أنه أصبح من الصعب إعادة تأميم النفط والاعتماد بشكل كامل على شركات النفط الوطنية، وذلك بسبب العقود طويلة المدى وشروطها القانونية المعقدة.
- 4- قد حقق عقد الخدمة الفنية لتطوير حقل الزبير النفطي كمية إنتاج بلغت (1,976.4) مليار برميل خلال مدة الدراسة (2010-2023)، أي ما يعادل (141,171,428.6) برميل في السنة الواحدة، بعد إن كان الإنتاج الحقيقي بالجهد الوطني قبل إطلاق جولات التراخيص في (2009) يصل إلى ما يقارب (65) مليون برميل في السنة الواحدة، أي ما يعادل (910) مليون برميل خلال ال (14) سنة، فنلاحظ الفرق الكبير جداً بين كميات الإنتاج بالجهد الوطني وكميات الإنتاج ضمن عقود جولات التراخيص في حقل الزبير النفطي.
- 5- تبين من خلال نتائج التقييم المالي لعقد الزبير النفطي، أن الشركات الأجنبية المتعاقدة في حقل الزبير، قد حققت أرباحاً عالية وبدرجة مخاطر منخفضة، حيث أتضح إن فترة استرداد التكاليف التي انفتحتها خلال مدة الدراسة لا تتجاوز ال(7) سنوات، وكان معدل العائد المحاسبي للحقل يصل إلى (15.7) وهو مؤشر جيد وأعلى من سعر الفائدة السائد في السوق، وإن صافي القيمة الحالية بمعدل خصم (12%) كان موجباً، وهذا يعني إن هذه الشركات حققت أرباحاً أكبر من هذه النسبة، بينما كان معدل العائد الداخلي للعقد (17.3%) وهو معدل جيد أيضاً، وهذه المعايير تعني أن الشركات المتعاقدة في حقل الزبير قد حققت أهدافها.
- 6- إن عقود جولات التراخيص النفطية الأولى- ومن ضمنها عقد الخدمة الفنية لتطوير حقل الزبير- لم تربط أرباح الشركات المتعاقدة بنسبة معينة من الإنتاج أو الأسعار، ولكن كان الربط بمعدل إنتاج ثابت لقاء تعويض معين، (2) دولار لكل برميل إضافي من النفط، وهذا ما أدى لتقليل حوافز تحسين الأداء المستمر.
- 7- لم تحقق اغلب الشركات النفطية المتعاقدة للمنافع الاجتماعية والمدرجة ضمن عقود جولات التراخيص وايفاءً بالتزاماتها التعاقدية، ومن ضمنها الشركات العاملة في حقل الزبير النفطي والموضحة بالجدول (23) إذ إن من المفترض أن تخصص 5 مليون دولار سنوياً، أي ما مجموعه (45) مليون دولار للفترة (2013-2021)، بينما ما تم إنفاقه (33,133,741.52) مليون دولار
- 8- ضعف الدور الحكومي في الاستفادة ونقل الخبرات والتكنولوجيا والاستفادة منها في حال انتهاء مدة العقد.

ثانياً: التوصيات

- 1- إعادة النظر في تفاصيل العقد المبرم وفق مصلحة الجانب العراقي في الحفاظ على ثروته النفطية وتحسين التدفق المالي للعراق.
- 2- العمل على إنشاء شركة وطنية، بكفاءة وطنية خالصة تعمل على اكتساب المهارات والتقنيات الحديثة المماثلة للشركات الأجنبية، وتكوين رأس مال وطني منعاً لاحتكاره من قبل شركات الاستثمار الأجنبية.
- 3- زيادة رسوم الخدمة بالأداء في الجزأين الثابت والمتغير.
- 4- توسيع الرقع الاستكشافية في أماكن أخرى، وفرض المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الرقع الجديدة
- 5- إعادة النظر في القوانين والإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي، وذلك من أجل ضمان الشفافية في الإفصاح عن البيانات والمعلومات الخاصة بعمل الشركات الأجنبية في العراق، وسهولة دخولها وخروجها إلى السوق.
- 6- العمل على إلزام الشركات الأجنبية، بتقديم برامج تدريب وتطوير للكوادر الوطنية، ووضع حوافز للشركات التي تسهم في نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المحلية.
- 7- إعادة النظر في بنود العقد والخاصة بتخزين ونقل النفط والتعاقد مع شركات متخصصة وبصورة مباشرة.

المصادر

- 1- مرزوق، عاطف لافي، (2012): تطور القطاع النفطي والإدارة الربعية في العراق، مجلة دراسات إقتصادية، العدد (1).
- 2- مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، تقرير الشفافية في قطاعات النفط والغاز 2019-2020، (EiTi)، تقييم عقود الخدمة النفطية في العراق وتأثير أسعار النفط، بروتيم- القاسم – الترويج. شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- 1- Kim, J.-H., Fallov, J. A., and Groom, S. (2020): Public Investment Management Reference Guide, World Bank.
- 2- OPEC (2018). I need An Introduction to the Oil Industry.
- 3- ZUBAIR OIL FIELD DEVELOPMENT PROJECT (2011).Annual Work Program and Budget , Unpublished.
- 4- ZUBAIR OIL FIELD DEVELOPMENT PROJECT (2014).2014 Annual work Program and Budget and 2015-2018 Capital Investment Summary ADDENDUM-1 , Unpublished.
- 5- ENI, Annual Report (2009-2023)